TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/WP/L.91
2 June 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية
الدورة الثالثة والثلاثون (المستأنفة)
جنيف، ٢٧-٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩
البند ٣(أ) من جدول الأعمال

استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

موجز الرئيس

١- أعربت الوفود بصورة عامة عن رأي مفاده أن استعمال الموارد في تدبير الخبراء الاستشاريين ينبغي الالتزام فيه بالممارسة المرعية وينبغي تكريسه للحصول على المهارات المتخصصة غير المتاحة في الأمانة، وخاصة في البرنامجين الفرعيين ١ و٢. وشجعت الوفود الأمانة على الاعتماد على قدرتها الداخلية عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة، مثل تنمية الموارد البشرية داخل الأمانة. وشُرح، مع إيراد أمثلة، أن الخبراء الاستشاريين يُستخدمون عندما تلزم خدمة فنية متخصصة أو حديثة أو محلية وهو ما يحدث بطريقة غير متكررة؛ وأنه يجري تشجيع التعاون بين موظفي الأمانة والخبراء الاستشاريين، فلا ينطوي الأمر على مجرد إحلال أحدهما محل الآخر.

٢- وأثارت عدة وفود مصدر قلق آخر يتمثل في طبيعة وعدد أفرقة الخبراء المخصصة المقترحة. وقد شُرح أن القصد من كثير مما يسمى بأفرقة الخبراء هو تقديم آراء قائمة على الخبرة في الاجتماعات الحكومية الدولية، مثلاً في شكل مناقشات خبراء أو عروض مقدمة من خبراء. وطلبت الوفود مزيداً من المعلومات عن هذه الأنشطة

المقترحة بسبب الصعوبة في تحديد نواتجها. وأبدت بعض الوفود ملاحظة مفادها أنه في الوقت الذي حدد فيه المؤتمر التاسع عدد اجتماعات الخبراء في الآليات الحكومية الدولية بعشرة اجتماعات، فإن عدد أفرقة الخبراء المخصصة التي عقدها الأمين العام قد درجت على التزايد.

٣- وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء المعدل المرتفع للشواغر والمدة المتطاولة لبقاء الوظائف شاغرة. وقد رُئي أنه ينبغي تشجيع الأمانة، حتى وإن كانت تواجه قيوداً خارجية، على تحسين الحالة في هذا المجال بأسرع ما يمكن.

٤- وفيما يتعلق بالتخصيص العام للموارد، أعربت وفود كثيرة عن خيبة الأمل إزاء التحول الضئيل في تخصيص الموارد إلى المجالات غير البرنامجية، وأعلنت عن تفضيلها لتعزيز برنامج العمل بدلاً من ذلك.

٥- ورأت بعض الوفود أن توصيات الاستعراض المتوسط الأجل لم تنعكس بما فيه الكفاية في التخصيص المقترح للموارد. وقد قُدم شرح بشأن الكيفية التي جرى بها إدماج نتائج الاستعراض المتوسط الأجل في البرامج وإن كان ذلك لم ينطو دائماً على تحويلات للموارد فيما بين البرامج الفرعية.

٦- وبخصوص البرنامج الفرعي ٣، أُعرب عن قلق عام إزاء تخفيض الوظائف المقترح، بالنظر إلى أن وفوداً كثيرة تعلق أولوية عالية على هذا البرنامج الفرعي. وأكدت عدة وفود على أن فريق الخبراء المخصص المقترح بشأن "آثار التنويع في قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية على التنمية" ينبغي أن يسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة. وطُلب إيضاح بشأن نقل العمل المتعلق بالقاسم المشترك بين الاستثمار والتنمية، الذي كان يضطلع به من قبل موظف برتبة مد - ١ والمقرر نقله إلى البرنامج الفرعي ١. وقد جرى التأكيد على أن القصد من ذلك هو أن يكون متابعةً لتوصية الاستعراض المتوسط الأجل لتعزيز قدرة الأونكتاد في مجال القضايا المتعددة القطاعات.

٧- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، عارض أحد الوفود بقوة إدراج الأنشطة المتصلة بفرص التجارة الإلكترونية على أساس أنه لا توجد ولاية فيما يتعلق بهذه الأنشطة وأن سجل التنفيذ الخاص بالأنشطة ذات الصلة في الماضي غير مرض. ورأى الوفد نفسه أن الموارد المخصصة لهذا البرنامج الفرعي يمكن استخدامها على نحو أفضل إذا أُعيد توجيهها إلى مجالات أخرى من مجالات برنامج العمل. ولم تشترك بعض الوفود الأخرى في هذا الرأي وذكرت هذه الوفود أن النشاط المعني قد أثبت قيمته في بلدانها.

٨- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، أعربت وفود كثيرة عن خيبة الأمل إزاء عدم حدوث أي زيادة في الوظائف المخصصة لهذا البرنامج الفرعي الذي تعلق عليه أولوية عالية وإزاء كون مستويات الموارد الخاصة بهذا البرنامج الفرعي تعتمد بشدة على التبرعات. وشُرح أنه رُصد ما يلزم، فيما يتعلق بفترة السنتين، لتدبير الخدمات المؤقتة لموظفين أحدهما برتبة ف - ٥ والآخر من فئة الخدمات العامة لمدة عام واحد للمساعدة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وأعربت وفود كثيرة عن القلق إزاء ضعف التنسيق بين مكتب

المنسق الخاص وبرامج فرعية أخرى، وكذلك إزاء عدم كفاية دمج الأعمال المتعلقة بأقل البلدان نمواً في الآلية الحكومية للأونكتاد. وشرح الممثل الخاص ما يجري القيام به لتحسين هذه الحالة وذكر أنه سيجري تزويد الدول الأعضاء بمزيد من المعلومات عن هذه المسألة في الخريف. ورأى أحد الوفود أن الإنجازات المتوقعة المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة كان ينبغي أن تشمل على وجه التحديد تحسين التنسيق.

٩- وفيما يتعلق بأجهزة رسم السياسات، اقترحت بعض الوفود أن تُ نقل إلى المجالات البرنامجية بعض الأموال المرصودة في الميزانية للمساعدة المؤقتة العامة والخدمات التعاقدية. بيد أن وفداً آخر لم ير هذا الرأي. وقد شكك أحد الوفود في ضرورة مواصلة تخصيص موارد لتغطية تكاليف السفر وبدلات الإقامة اليومية لـ ١٦ خبيراً من أجل لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، حتى لو كان هذا التخصيص المقترح يرتكز على قرار من قرارات الجمعية العامة.

- - - - -